المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم في ليبيا
دراسة قياسية عن الفترة (1990-2020)

د.رجعة فرج سعيد المشيطي
محاضر بالهيئة الليبية للبحث العلمي
ragafarag@gmail.com

https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i5.25

تاريخ الاستلام: 2024/10/31 ؛ **تاريخ القبول:** 2025/01/16 ؛ **تاريخ النشر:** 2025/03/02

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم في ليبيا، وذلك من خلال تقييم تأثير السياسة النقدية بمتغيراتها: سعر الصرف، والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)، واتبعت الدراسة منهجية ARDL في تحليل العلاقة بين التضخم وكل من سعر الصرف وعرض النقود وحجم الائتمان الممنوح، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف، كذلك أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود، كذلك وجود علاقة بين التضخم والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتوصي الدراسة بأهمية وجود توافق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من ضمنها معالجة مشكلة التضخم، والعمل على مزيد من الإصلاحات في القطاع المصرفي، وتعزيز استقلالية المصرف المركزي.

الكلمات المفتاحية: التضخم -السياسة النقدية- نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL.

Abstract:
The study aimed to identify the relationship between monetary policy tools and inflation in Libya, by evaluating the impact of monetary policy and its variables: exchange rate, bank credit granted to the private sector, and money supply on inflation rates in Libya during the period (1990-2020). The study followed the ARDL methodology in analyzing the relationship between inflation and each of the exchange rate, money supply, and the volume of credit granted. The study concluded that there is an inverse relationship between inflation and the exchange rate. The results also showed a direct relationship between inflation and money supply, as well as a relationship between inflation and credit granted to the private sector. The study recommends the importance of having compatibility between economic policies to achieve economic goals, including addressing the problem of inflation, working on further reforms in the banking sector, and enhancing the independence of the Central Bank.
Keywords: Inflation - Monetary policy - ARDL.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

مقدمة

تشكل السياسة النقدية مجالا خصبا للكثير من البحوث والدراسات، باعتبارها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، لما لها دور فعال في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، حيث تتدخل هذه السياسة بإجراءاتها وأدواتها المختلفة للحد من تفاقم المشكلات الاقتصادية كالبطالة والنمو والتضخم واستقرار الأسعار، خاصة في السنوات الأخيرة التي شهد فيها العالم العديد من الأزمات وحالات من عدم الاستقرار، بالإضافة الى أن التضخم يعد هو الآخر من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأكثرها تعقيدا، والذي تعاني منه معظم الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، والتي أولى الفكر الاقتصادي لها أهمية بالغة لدراستها وتحليلها، نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على الاقتصاد بشكل عام.

وليبيا كغيرها من الدول تعاني من مشكلة التضخم، لذلك تسعى السلطات الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تبني السياسات المالية والنقدية لمواجهة التضخم، والتحكم فيه باتخاذ جملة من الإجراءات والآليات باستخدام السياسة النقدية، وقد شغل موضوع تأثير السياسة النقدية على التضخم حيزا كبيرا من الدراسات الاقتصادية، وكان محور نقاش عميق بين مختلف المدارس الاقتصادية عبر النظريات المختلفة، لإبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم والتي تؤثر على كافة الأنشطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، والتي تؤدي بدورها إلى تقليل القوى التضخمية.

وتحاول هذه الدراسة التعرف على مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في ليبيا وفعاليتها في مواجهة التضخم، وذلك باستخدام نموذج ARDL وذلك عن الفترة (1990-2020).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تطرقت إلى موضوع تأثير السياسة النقدية على التضخم ومن الدراسات المحلية دراسة Elabbar and Shamia (2022) حيث هدفت إلى فحص العلاقة بين معدلات التضخم وأسعار الصرف والعرض النقدي في ليبيا. للفترة 2000-2020 باستخدام نموذج (Vector Error Correction Model) لاختبار العلاقات السببية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم وأسعار الصرف، وأهمية الاستقرار السياسي والأمني لتحقيق الاستقرار النقدي.

أما دراسة Abuhadra and Bouri (2015) فقد هدفت إلى تقييم تأثير العرض النقدي والائتمان المصرفي على معدلات التضخم في ليبيا حلال الفترة 1990-2013 باستخدام نماذج قياسية لاختبار العلاقات السببية باستخدام تحليل السببية لـ Granger وتحليل التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى ارتباط زيادة العرض النقدي وتوسع الائتمان المصرفي بارتفاع معدلات التضخم، وضرورة تبني سياسات نقدية وائتمانية فعالة للسيطرة على التضخم. بينما دراسة Bashir and Abdalla (2018) هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على التضخم في ليبيا خلال الفترة 2000-2016

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بمحددات التضخم في ليبيا، مع المقارنة والاستنتاجات، وتوصلت إلى ضرورة تبني سياسات نقدية وائتمانية فعالة للسيطرة على التضخم في ليبيا.

وفي دراسة أخرى قام بها (ساسي، مسعود، 2014) حيث هدفت إلى دراسة الأثر بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1993-2014)، باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية لـ Granger وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية في الأجل القصير بين أسعار الصرف والتضخم، كذلك وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين التضخم وعرض النقود. أما دراسة (عبدالرحيم، سعيد، 2016) فهدفت إلى التعرف على أثر السياسة المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2010-2014) باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي التاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي شهد ارتفاعا في معدلات التضخم يرجع سببه لمجموعة من العوامل كما أن السياسات التي تم اتباعها خلال الفترة لم تنجح في معالجة ارتفاع التضخم.

ومن الدراسات العربية في هذا المجال دراسة صقر وآخرون (2021) حيث هدفت إلى تحليل محددات التضخم في مصر باستخدام بيانات فصلية، باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وتوصلت الدراسة إلى أن عرض النقود والإنفاق الحكومي والأجور والأسعار العالمية للسلع الأساسية هي المحددات الرئيسية للتضخم في مصر.

أما دراسة (عنبر، الباحوري، 2023) فقد هدفت إلى تقييم دور السياسة النقدية بأدواتها في الحد من التضخم في مصر باستخدام منهج ARDL للفترة 1981-2019، وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم يرتبط بالعجز العام أو الاختلال المالي، وليس بسبب المعروض النقدي.

أما دراسة العنزي وآخرون (2020) فقد هدفت تحليل محددات التضخم في الكويت باستخدام منهج نماذج لوحات البيانات الديناميكية، وتوصلت الباحث إلى أن عرض النقود والأسعار العالمية للنفط والأجور والسياسة المالية هي المحددات الرئيسية للتضخم في الكويت. بينما دراسة الخثلان (2019) هدفت الدراسة تحليل محددات التضخم في المملكة العربية السعودية، باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ECM، ووجدت الدراسة أن عرض النقود والأسعار العالمية للسلع الأساسية والسياسة النقدية هي المحددات الرئيسية للتضخم في السعودية.

أما الدراسات الأجنبية في هذا الموضوع فهي كثيرة ومنها دراسة Choudhry (1995) والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين العجز المالي والتضخم في البلدان النامية، باستخدام نماذج لوغاريتمية للعلاقة بين العجز المالي والتضخم، وبينت الدراسة أن العلاقة بين العجز المالي والتضخم أقوى في البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة، وأن عرض النقود له دور محوري في تحديد مستويات التضخم.

وهدفت دراسة Catão &Terrones (2005) إلى تحليل العلاقة بين العجز المالي والتضخم في البلدان النامية باستخدام نماذج لوغاريتمية للعلاقة بين العجز المالي والتضخم، وبينت النتائج أن العلاقة بين العجز المالي والتضخم أقوى في البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة، وأن عرض النقود له دور محوري في تحديد مستويات التضخم، وأكدت

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

الدراسة على الدور المحوري لعرض النقود والعجز المالي في تحديد مستويات التضخم في البلدان الأفريقية، كما وجدت أن العلاقة بين العجز المالي والتضخم أقوى في البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة.

أما دراسة Sanhadji& Khan (2001) فقد هدفت إلى تحليل محددات التضخم في باكستان، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة بين التضخم وعرض النقود والعجز المالي والصدمات الخارجية. وتوصلت الدراسة إلى أن توقعات التضخم والصدمات الخارجية هي المحددات الرئيسية للتضخم في باكستان، بينما كان تأثير عرض النقود والعجز المالي محدودًا.

وقامت دراسة Nguyen &Nguyen (2020) بتحليل محددات التضخم في فيتنام من خلال اعتماد منهج شامل، وتم نماذج قياسية متقدمة مثل نماذج الانحدار البيئي الديناميكي والتكامل المشترك.

وتوصلت الدراسة إلى أن عرض النقود والإنفاق الحكومي والأجور والتوقعات التضخمية وأسعار الصرف هي المحددات الرئيسية للتضخم في فيتنام. بينما هدفت دراسة Keho (2019) إلى التعرف إلى محددات التضخم في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. باستخدام نماذج لوحات البيانات الديناميكية والتكامل المشترك، وبينت النتائج أن عرض النقود والإنفاق الحكومي والتوقعات التضخمية والأجور والأسعار العالمية للسلع الأساسية هي المحددات الرئيسية للتضخم في هذه المنطقة.

أما دراسة Bittencourt& Chang (2019) فقد هدفت إلى تحليل محددات التضخم في أمريكا اللاتينية، باستخدام استخدموا نماذج التأثيرات الديناميكية مع تأثيرات ثابتة، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المؤسسية مثل السياسة النقدية والسياسة المالية لها تأثير كبير على التضخم، إلى جانب عرض النقود والأسعار العالمية.

مشكلة الدراسة:

تعاني ليبيا من تحديات اقتصادية متعددة، أبرزها ارتفاع معدلات التضخم، وعلى الرغم من أهمية استقرار المعدل العام لأسعار لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إلا أن السياسة النقدية في ليبيا لم تحقق النجاح المطلوب في استهداف التضخم، وتتعدد الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، منها: التقلبات في أسعار النفط، والصراعات السياسية، والسياسات الاقتصادية المتضاربة، وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحة للتعرف على مدى فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم في ليبيا. وبالتالي فإنه يمكن صياغة سؤال مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم في ليبيا خلال الفترة عن الفترة (1990-2020)؟

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم في ليبيا، وذلك من خلال تقييم تأثير المتغيرات النقدية: سعر الصرف، والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من الدور المهم للسياسة النقدية متمثلة في أدواتها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصاد، إلى جانب الآثار السلبية لظاهرة التضخم على مستوى المعيشة للأفراد.

فرضية الدراسة:

تم صياغة ثلاث فرضيات للدراسة وفقا للنظرية الاقتصادية على النحو التالي:

- توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم.
- توجد علاقة طردية بين حجم الائتمان والتضخم.
- توجد علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة منهجية ARDL في تحليل العلاقة بين التضخم وكل من سعر الصرف وعرض النقود وحجم الائتمان الممنوح، كما استخدمت الدراسة معدل النمو في الناتج الإجمالي كمتغير ضابط في النموذج.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: السياسة النقدية Monetary Policy: يعرف ج. باريوت السياسة النقدية بأنها "مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد، من أجل ضمان استقرار الأسعار والصرف (لطرش، 2015). كما تعرف أيضا على أنها "الإجراءات التي تمكن السلطة النقدية عادة البنك المركزي من أن تؤثر على المعروض من المال من أجل تحقيق هدفها المتمثل في الاستقرار الثلاثي، وهو استقرار أسعار الفائدة، استقرار أسعار الصرف واستقرار الأسعار، وهي تسعى أيضًا إلى تحقيق أهداف أخرى للسياسة الاقتصادية (وجدي، 2019).

ويمكن تعريفها أيضًا أنها "الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة، وعلى شروط القروض" (سعودي، 2018).

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تستخدمها السلطات النقدية متمثلة في المصرف المركزي والمرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي من أجل السيطرة والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يحقق الأهداف النقدية والأهداف الاقتصادية بشكل عام.

ثانياً: التضخم (Inflation): يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والعام في مستوى الأسعار للسلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (Mishkin, 2019) ويؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، مما يعني أنه يتطلب المزيد من هذه العملة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات(Mankiw, 2020) .

ويعرف صندوق النقد الدولي .(IMF, 2022) التضخم بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات في اقتصاد ما على مدى فترة زمنية معينة، بينما البنك الدولي (The World Bank, 2023) فيعرف التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات في اقتصاد ما، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة.(The World Bank, 2023) .

تصنيفات التضخم Inflation Ratings: هناك عدة تصنيفات للتضخم لعل أهمها ما يلي

1. تضخم جانب الطلب Demand-Pull Inflation : ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع بسبب عوامل مثل ارتفاع الدخل والائتمان.
2. تضخم جانب العرض التكاليف Cost-Push Inflation : ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج مثل ارتفاع أجور العمال أو أسعار المواد الخام.
3. التضخم الجامح Hyperinflation : هو ارتفاع شديد وخارج عن السيطرة في مستوى الأسعار، يزيد فيه معدل التضخم عن 50% شهريًا .(الشرقاوي، 2019)
4. التضخم المزمن: هو ارتفاع مستمر في الأسعار على مدى فترات طويلة من الزمن.(قريشي، 2018)

ثالثاً: سعر الصرف Exchange Rate: يعرف أيضا بأنه سعر الصرف هو السعر الذي يحدد قيمة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى (زروق، 2015). **و**هناك ثلاثة أنظمة لأسعار الصرف:

1. نظام سعر الصرف الثابت: يتم في هذا النظام تحديد سعر الصرف من قبل الحكومة أو المصرف المركزي.
2. نظام سعر الصرف المرن: في هذا النظام يتحدد سعر الصرف وفقًا لقوى العرض والطلب في السوق.
3. نظام سعر الصرف المعوم: يكون سعر الصرف متغيرًا ولكن في بعض الأحيان تتدخل الحكومة لتثبيته.

كما أن هناك تصنيف آخر لأسعار الصرف: (مطر، 2017)

-السعر الاسمي: هو السعر الذي يتم تداول العملات به في السوق.

-السعر الحقيقي: هو السعر المعدل بمعدل التضخم في الدولتين.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

رابعاً: الائتمان المصرفي Bank Credit: يعرف الائتمان المصرفي بأنه المبلغ الذي يقرضه المصرف للعميل سواء كان فردًا أو شركة، ويشمل ذلك القروض والسحب على المكشوف والبطاقات الائتمانية والخصم والتسهيلات الائتمانية الأخرى. ويُعد منح الائتمان أحد الأنشطة الرئيسية للمصارف التجارية (عبدالحميد، 2016).

يهدف المصرف من منح الائتمان إلى تحقيق الأرباح من خلال فرق سعر الفائدة بين ما يقرضه للعملاء وما يدفعه للودائع، كما يساهم الائتمان النشاط الاقتصادي من خلال توفير السيولة. ويخضع منح الائتمان لمعايير وشروط معينة مثل التأكد من جدارة العميل ائتمانيًا وطبيعة المشروع المطلوب تمويل وفقا لبعض المعايير المتعارف عليها مثل C5'S و5P'S(الحناوي، 2015).

التأصيل النظري للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف وعرض النقود وحجم الائتمان:

يوجد العديد من الدراسات النظرية التي تؤصل للعلاقة بين التضخم وكل من سعر الصرف، عرض النقود، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

أولاً: العلاقة بين التضخم وسعر الصرف:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) طورها اقتصاديون مثل Cassel في بداية القرن العشرين وتنص على وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم النسبي بين الدول، وتم تأكيد هذه النتائج في عدة دراسات منها (Rogoff, 1996).

2- نموذج الأسعار المرنة (Flexible Price Model) طوره اقتصاديون مثل Dornbusch في السبعينيات، يُفسر هذا النموذج كيف أن ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، في ظل أسواق مرنة وكفؤة، وبالمثل أكدت العديد من الدراسات هذه النظرية مثل (Obstfeld & Rogoff, 1996).

ثانيا: العلاقة بين التضخم وعرض النقود:

1- النظرية الكمية للنقود (Quantity Theory of Money) طورها اقتصاديون مثل Fisher في بداية القرن العشرين، بينت هذه النظرية أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، وتم تأكيد هذه النتائج في العديد من الدراسات التجريبية مثل (McCandless & Weber, 1995)

2- نظرية النقود والتضخم (Monetarist Theory of Inflation) طورها اقتصادي مثل Friedman في الستينيات من القرن الماضي، وتركز على دور السياسة النقدية في إحداث التضخم من خلال التحكم في عرض النقود (Friedman, 1968).

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

ثالثاً: العلاقة بين التضخم والائتمان الممنوح للقطاع الخاص:

1- نموذج IS-LM والذي طوره هيكس في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث يُظهر هذا النموذج كيف أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والضغط على الأسعار (Mankiw, 2020).

2- نظرية التوقعات التضخمية (Expectations-Augmented Phillips Curve) طورها Friedman وPhelps في الستينيات من القرن العشرين وفسرت هذه النظرية كيف أن توقعات التضخم لدى الأفراد والشركات تؤثر على قرارات الإنفاق والأسعار (Mankiw, 2020).

هناك العديد من الدراسات الحديثة التي تناولت العلاقة بين التضخم وكل من سعر الصرف وعرض النقود وحجم الائتمان ، ترتبط زيادة سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) بزيادة معدلات التضخم في الاقتصاد (Mishkin, 2016). ففي ظل انخفاض سعر الصرف، تصبح الواردات أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين المحليين مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (Mankiw, 2020). كما أن ضعف العملة المحلية يشجع على زيادة أسعار السلع المحلية للتعويض عن انخفاض قيمة العملة (Dornbusch et al.,2018). ووفقًا لنظرية كمية النقود، هناك علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم (Mishkin, 2016)، ففي حال زيادة عرض النقود في الاقتصاد دون مواكبة زيادة في الإنتاج، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي تضخم (Mankiw, 2020). لذلك تلعب السياسة النقدية التي تؤثر على عرض النقود دورًا محوريًا في التحكم بمعدلات التضخم (Dornbusch et al., 2018).

ترتبط زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إيجابيًا بزيادة معدلات التضخم (Mishkin, 2016). فالزيادة في الائتمان تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي مما يضغط على الأسعار ويرفع معدلات التضخم (Mankiw, 2020) لذلك تسعى السلطات النقدية في كثير من الأحيان إلى ضبط معدلات النمو في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كأداة لمكافحة التضخم (Dornbusch et al.,2018).

النموذج المستخدم في الدراسة:

$$INF = b_0 + b_1 EXC + b_2 MS + b_3 CRD + e_t$$

حيث:

INF	: يمثل التضخم ويعبر عنه بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
EXC	: سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
MS	: يمثل عرض النقود ويعبر عنه بالمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)
CRD	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
b_i	: معاملات النموذج
e_t	: عنصر الإزعاج

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

بيانات الدراسة: أما بيانات الدراسة فتم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي، وهي بيانات سنوية عن الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2020)(albankaldwoli.org)

الملخص الاحصائي لبيانات الدراسة: الجدول رقم (1) يوضح الملخص الاحصائي لبيانات الدراسة.

الجدول رقم (1) يوضح الملخص الاحصائي لبيانات الدراسة

	DEXC	DCRD	DMS	INF
Mean	0.03685	-0.49534	2.42201	5.32763
Median	0.01103	-0.73296	0.64771	3.62978
Maximum	0.66561	5.58178	47.63604	25.85387
Minimum	-0.05093	-8.84992	-40.93625	-9.79765
Std. Dev.	0.12384	3.24827	16.66547	8.09956
Skewness	4.55607	-0.13987	0.31629	0.74000
Kurtosis	23.73589	3.01189	4.22739	3.97580

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

الأسلوب المستخدم في تقدير نموذج

اتبعت الدراسة منهجية ARDL (Autoregressive Distributed Lag، حيث يستخدم نموذج ARDL للتحليل العلاقة بين متغيرين أو أكثر على المدى القصير والطويل. يعتمد على فكرة أن المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع عبر فترة زمنية معينة. ومن خصائصه أنه يمكنه التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية غير المتكاملة I(0) أو المتكاملة من الدرجة الأولى I(1)، لكنه لا يتطلب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، ويفترض أن العلاقة بين المتغيرات خطية، تستخدم الدراسة منهجية (ARDL)، إذ نستطيع من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Pesaran & Smith, 2001)، فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا عدد k من المتغيرات المستقلة $X_1,X_2\ldots\ldots X_k$ ومتغير تابع Y، وأردنا أن نقيس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، فإن المعادلة ستأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i}\Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_3 \Delta X_{2t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{qk} \beta_k \Delta X_{kt-i} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1\,t-1} + \alpha_3 X_{2\,t-1} + \cdots + \alpha_k X_{kt-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots$$

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

حيث أن:

C: الحد الثابت.	Δ: الفروق من الدرجة الأولى	K: عدد المتغيرات
P: فترة إبطاء المتغير التابع Y.		q_k: فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة
X_k : المتغيرات المستقلة على التوالي.		B_k: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
α_K: معاملات العلاقة طويلة الأجل.		εt : حد الخطأ العشوائي.

نتائج التقدير لنموذج الدراسة

1-اختبار جذر الوحدة: يتم إجراء اختبارات جذر الوحدة Unit root Tests لمتغيرات الدراسة للتحديد درجة سكون المتغيرات، حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر المعدل ADF. ويتم صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة على النحو التالي:

$$H_0: \beta_i = 0$$

$$H_1: \beta_i < 0$$

وإذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) يكون القرار برفض فرض العدم أي أن السلسلة الزمنية للمتغير لا تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي مستقرة، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) يكون القرار بقبول فرض العدم أي أن السلسلة الزمنية للمتغير تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي غير مستقرة، والجدول رقم (2) يبين نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر
ADF Test

بالثابت وعامل الزمن Constant& Time trend		بدون الثابت وعامل الزمن Without constant& Time trend		بالثابت Constant		VARIBLE
Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	
0.8383	-1.406478	*0.9025	0.934433	*0.6591	-1.204734	EXC
**0.0039	-4.708606	**0.0001	-4.422162	**0.0008	-4.704250	DEXC
0.8873	-1.222866	*0.1379	-1.436099	*0.4694	-1.601623	CRD
**0.0043	-4.667763	**0.0000	-4.654576	**0.0009	-4.637275	DCRD
0.8832	-1.240763	*0.8226	0.521051	*0.8760	-0.508881	MS
**0.0000	-7.111893	**0.0000	-6.643503	**0.0000	-6.718646	DMS
***0.0733	-3.383343	**0.0397	-2.059009	**0.0357	-3.124670	INF

*Insignificant ** Significant at 0.05 *** Significant at 0.10

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (2) يتبين أن السلاسل الزمنية لمتغيرات سعر الصرف وعرض النقود والائتمان المصرفي كانت غير مستقرة في المستوى، واستقرت عند المستوى الأول I(1)، أما متغير التضخم فاستقر عند المستوى I(0)، وهذه النتائج تمكننا من استخدام منهجية ARDL لتقدير العلاقة بين المتغيرات، والشكل (1) يبين الشكل البياني لمتغيرات الدراسة

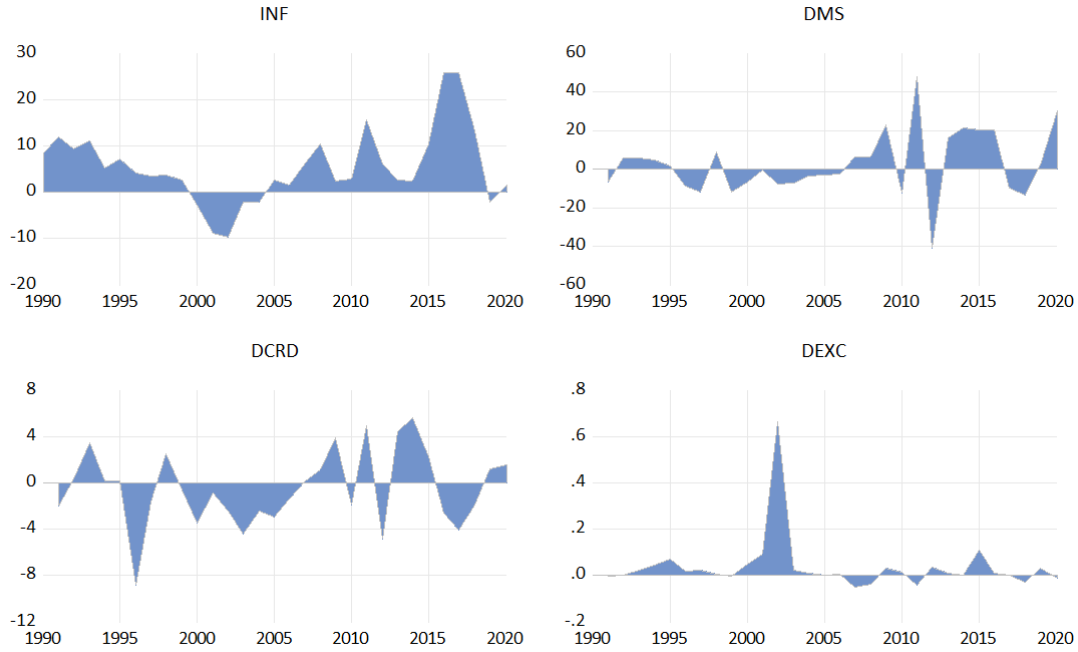

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

الشكل (1) يبين الشكل البياني لمتغيرات الدراسة

2-تحديد فترة الإبطاء المناسبة:

لتحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة التي يجب أن يتضمنها نموذج ARDL تم اعتماد معيار Akaike Information Criteria (AIC)، بحيث يكون النموذج الملائم هو الذي يحتوي على أدنى قيمة لـ(AIC)، حيث أن: (Afzal, et.al, 2013)

$$AIC = Ln\left(\frac{SCR}{n}\right) + \frac{2k}{2}$$

حيث:

SCR مجموع مربعات بواقي النموذج. n: عدد المفردات k: عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

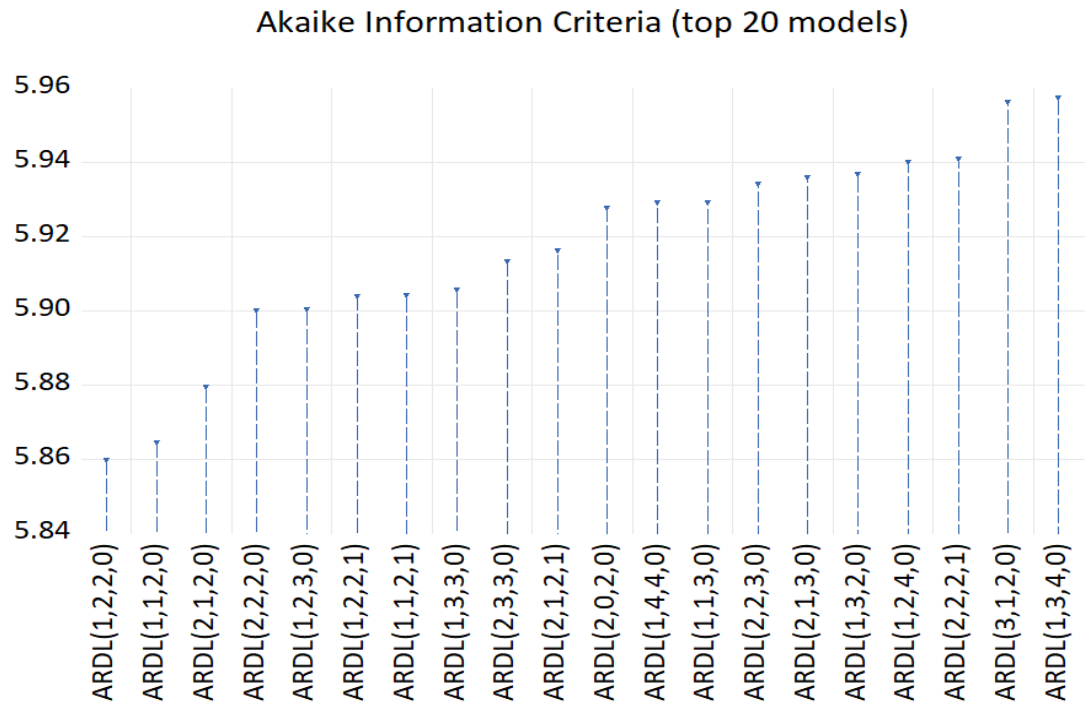

المصدر: مخرجات

برنامج E-views-13

شكل رقم (2) تحديد فترة الإبطاء المناسبة لمتغيرات الدراسة

3-نتائج اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test)

من خلال الشكل رقم (2) يتضح أن نموذج ARDL (1,2,2,0) هو النموذج الأفضل والذي من خلاله تم الحصول على أدنى قيمة لـAIC .

4-اختبار التكامل المشترك بمنهج ARDL:

وفقاً لمنهج ARDL يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

وهو اختبار المعنوية المشتركة لمقدرات الأجل الطويل بواسطة اختبار F-Statistic، ويتم احتساب قيمة F-Statistic بالصيغة التالية:

$$\mathrm{F-Statistic} = \frac{(SSER - SSEU)/M}{SSEU/(N-K)}$$

حيث: $SSER$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق الفرض الصفري).

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

$SSEU$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (تطبيق الفرض البديل).

M: عدد مقدرات النموذج المقيد، N: عدد المفردات، K: عدد المقدرات في النموذج غير المقيد.

يتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع القيم الحرجة الجدولية Critical value، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية، يتم رفض فرض العدم الذي أي بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، بمعنى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، أما إذا كانت F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية، يتم قبول فرض العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت القيمة المحسوبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى فهذا يعني أن النتائج تكون غير محددة ، وبالتالي عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد ما إذا كانت توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات أم لا. والجدول رقم (2) يبين نتائج اختبار (Bounds Test).

جدول (3) نتائج اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test)

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 3
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 28

Test Statistic	Value
F-statistic	6.940340

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample S...	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.676	3.586	3.272	4.306	4.614	5.966
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

من خلال نتائج الجدول (3) القيمة المحسوبة بلغت (6.940340) وهي أكبر من القيم الاحتمالية عند مستويات (0.05) وبالتالي يتم رفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وقبول الفرض البديل بمعنى أن متغيرات الدراسة تأخذ سلوكا مشابها في الأجل الطويل.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

4-تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل

الجدول رقم (4) يبين نتائج تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل.

جدول (4) نتائج التقدير في الأجل الطويل

Conditional Error Correction
Dependent Variable D(INF)
Method: ARDL

Sample: 1993 2020
Included observations: 28
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): DCRD DMS DEXC
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(1,2,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)*	-0.669236	0.139568	-4.795042	0.0001
DCRD(-1)	-1.776800	0.676816	-2.625231	0.0167
DMS(-1)	0.991356	0.197603	5.016917	0.0001
DEXC**	-12.63008	6.802183	-1.856768	0.0789
C	0.864392	1.238492	0.697939	0.4937
D(DCRD)	-0.339216	0.376500	-0.900971	0.3789
D(DCRD(-1))	0.509065	0.445674	1.142236	0.2675
D(DMS)	0.279867	0.078049	3.585786	0.0020
D(DMS(-1))	-0.276371	0.104435	-2.646350	0.0159

R-squared	0.762377	Mean dependent var	-0.282597
Adjusted R-squared	0.662326	S.D. dependent var	6.878563
S.E. of regression	3.997116	Akaike info criterion	5.864115
Sum squared resid	303.5617	Schwarz criterion	6.292323
Log likelihood	-73.09760	Hannan-Quinn criter.	5.995022
F-statistic	7.619840	Durbin-Watson stat	1.875087
Prob(F-statistic)	0.000144		

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.
** Zero-lag variable.

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

من خلال نتائج الجدول رقم (4) نستنتج وجود علاقة عكسية بين التضخم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عند مستوى معنوية (0.05) حيث أنه إذا زاد حجم الائتمان المصرفي بمقدار واحد ينخفض معدل التضخم بمقدار (1.78)، وجاءت العلاقة بين سعر الصرف والتضخم عكسية ومعنوية عند (0.10) حيث أنه بزيادة سعر الصرف بمقدار واحد سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض التضخم بمقدار (12.63)، بينما وجدت علاقة طردية ومعنوية عند (0.05) بين عرض النقود وسعر الصرف، حيث أنه بزيادة عرض النقود بمقدار 1 سيؤدي ذلك إلى زيادة التضخم بمقدار (0.99).

وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.762)، بمعنى أن 76% من التغيرات التي تحدث في التضخم يتم شرحها بواسطة الائتمان المصرفي وسعر الصرف وعرض النقود، بينما 24% يتم شرحها بواسطة عوامل أخرى من خارج النموذج. كذلك يتضح معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمة F الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05).

5-تقدير معاملات النموذج في الأجل القصير

الجدول رقم (5) يبين نتائج تقدير معاملات النموذج في الأجل القصير.

جدول (5) نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير

Error Correction
Dependent Variable D(INF)
Method: ARDL

Sample: 1993 2020
Included observations: 28
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): DCRD DMS DEXC
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(1,2,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.669236	0.103256	-6.481305	0.0000
D(DCRD)	-0.339216	0.258093	-1.314314	0.2017
D(DCRD(-1))	0.509065	0.354324	1.436719	0.1643
D(DMS)	0.279867	0.048011	5.829170	0.0000
D(DMS(-1))	-0.276371	0.093646	-2.951217	0.0072

R-squared	0.762377	Mean dependent var	-0.282597
Adjusted R-squared	0.721052	S.D. dependent var	6.878563
S.E. of regression	3.632951	Akaike info criterion	5.578400
Sum squared resid	303.5617	Schwarz criterion	5.816294
Log likelihood	-73.09760	Hannan-Quinn criter.	5.651127
F-statistic	18.44803	Durbin-Watson stat	1.875087
Prob(F-statistic)	0.000001		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

من خلال نتائج الجدول (5) يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ يساوي (0.6692-) وهو سالب ومعنوي عند (1%)، وهذا يـدل على صحة نمـوذج تصحيح الخطأ Error Correction Model، وتعني الإشارة السالبة على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، حيث بلغت سرعة التعديل (66.92%).

5-اختبارات تشخيص النموذج:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الاختبارات الإحصائية القياسية للتأكد من مدى ملائمة النموذج في قياس المعاملات المقدرة في الأجل الطويل، وهذه الاختبارات تتمثل فيما يلي:

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

من خلال الشكل رقم (3) الذي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لـJarque Bera تساوي (0.134545) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على أنه لا توجد مشكلة عدم توزيع البواقي توزيعا طبيعيا، بمعنى أن التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي.

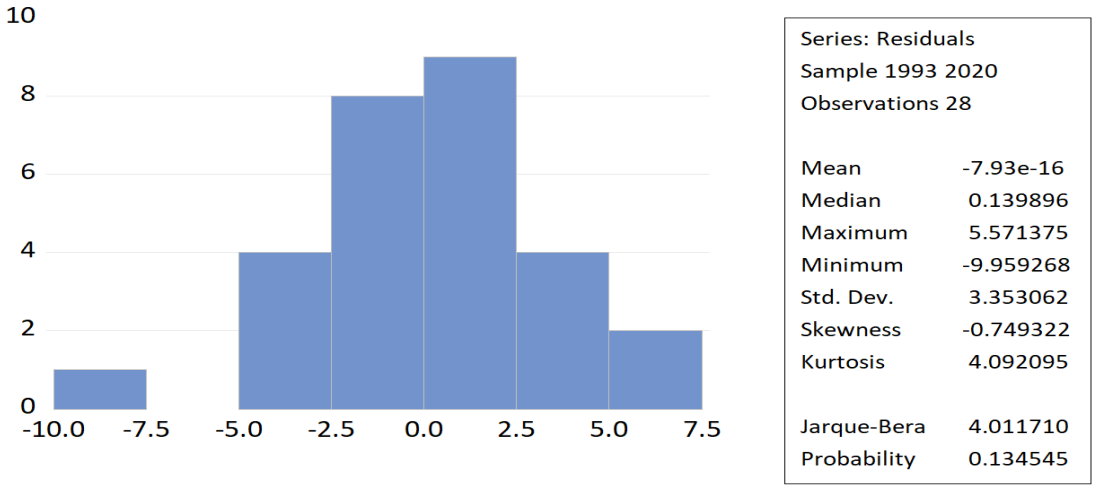

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

شكل رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي

-اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي: الجدول رقم (6) يبين نتائج اختبارBreusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

الجدول رقم (6) يبين نتائج اختبارBreusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.223562	Prob. F(2,17)	0.8020
Obs*R-squared	0.717565	Prob. Chi-Square(2)	0.6985

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

من خلال نتائج Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test المبين بالجدول رقم (6) يتضح أن قيمة F المحسوبة بلغت (0.223562) والقيمة الاحتمالية كانت (0.8020) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني قبول فرض العدم الذي ينص على أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي، وبالتالي النموذج لا توجد به مشكلة الارتباط الذاتي.

- اختبار White Test للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين: الجدول رقم (7) يبين نتائج اختبارWhite Test للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول رقم (6) يبين نتائج اختبارBreusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

Heteroskedasticity Test: White Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.307049	Prob. F(8,19)	0.9540
Obs*R-squared	3.205522	Prob. Chi-Square(8)	0.9208
Scaled explained SS	2.281985	Prob. Chi-Square(8)	0.9711

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

من خلال نتائج الجدول رقم (7) يتضح أن قيمة F المحسوبة بلغت (0.307049) والقيمة الاحتمالية كانت (0.9540) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني قبول فرض العدم الذي ينص على عدم اختلاف التباين، وبالتالي فإن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

د- اختبار التوصيف الرياضي للنموذج Ramsey RESET Test: الجدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار Ramsey RESET Test

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

الجدول رقم (8) نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: INF INF(-1) DCRD DCRD(-1) DCRD(-2) DMS DMS(-1) DMS(-2) DEXC C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.656702	18	0.1149
F-statistic	2.744661	(1, 18)	0.1149
Likelihood ratio	3.973681	1	0.0462

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	40.16330	1	40.16330
Restricted SSR	303.5617	19	15.97693
Unrestricted SSR	263.3984	18	14.63325

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

من خلال نتائج الجدول رقم (8) يتضح أن قيمة (F)، (t) المحسوبة بلغت (2.745)، و(2.657) على التوالي، والقيمة الاحتمالية كانت (0.1149) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني صحة التوصيف الرياضي للنموذج.

د- اختبار استقرار النموذج Stability Test

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمقدرات إذا وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (0.05)، وتكون المقدرات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصائية الاختبارين خارج الحدود، ومن خلال الشكلين (4) و (5) نجد تحقق الاستقرار الهيكلي لمقدرات النموذج.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

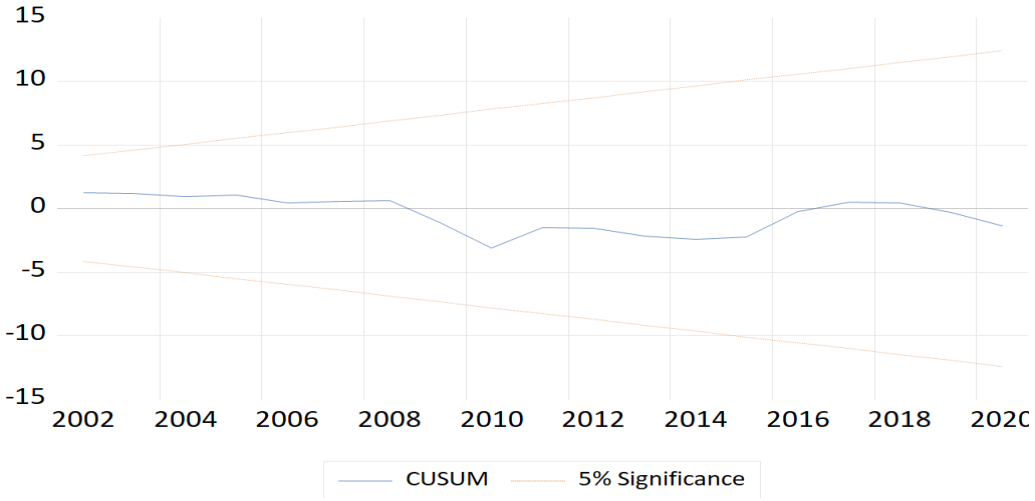

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

شكل رقم (4) نتائج اختبار .CUSUM TEST

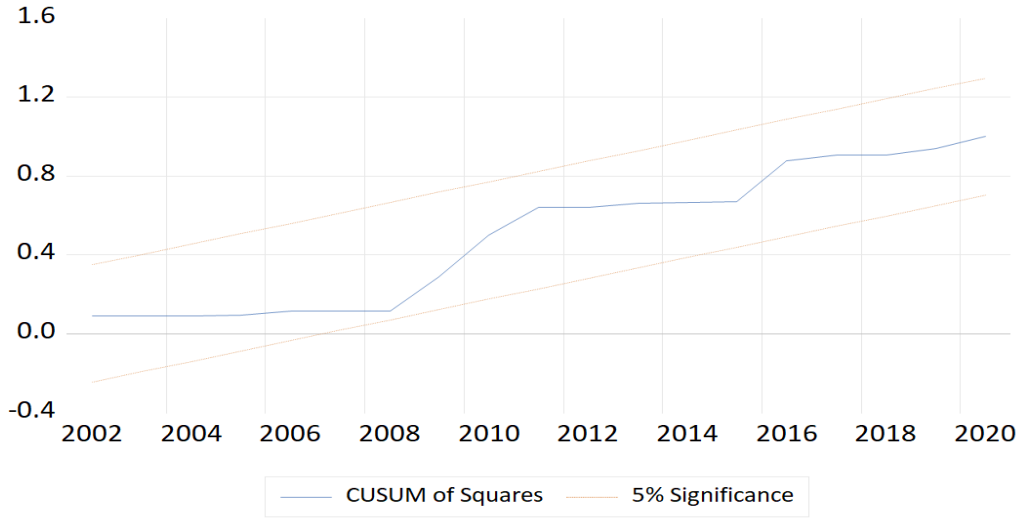

المصدر: مخرجات برنامج E-views-13

شكل رقم (5) نتائج اختبار .CUSUM TEST of squares

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

النتائج:

1. يتبين أن السلاسل الزمنية لمتغيرات سعر الصرف وعرض النقود والائتمان المصرفي كانت غير مستقرة في المستوى، واستقرت عند المستوى الأول I(1)، أما متغير التضخم فكان مستقر عند المستوى I(0).
2. أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test) أن متغيرات الدراسة تأخذ سلوكا مشابها في الأجل الطويل، حيث أن القيمة المحسوبة بلغت (6.940340) وهي أكبر من القيم الاحتمالية عند مستويات (0.05).
3. بينت نتائج معاملات الأجل الطويل ARDL Long Run Form and Bounds Test وجود علاقة عكسية بين التضخم وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عند مستوى معنوية (0.05) حيث أنه إذا زاد حجم الائتمان المصرفي بمقدار واحد ينخفض معدل التضخم بمقدار (1.78) وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، وجاءت العلاقة بين سعر الصرف والتضخم عكسية ومعنوية عند (0.10) حيث أنه بزيادة سعر الصرف بمقدار واحد سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض التضخم بمقدار (12.63)، بينما وجدت علاقة طردية ومعنوية عند (0.05) بين عرض النقود وسعر الصرف، حيث أنه بزيادة عرض النقود بمقدار 1 سيؤدي ذلك إلى زيادة التضخم بمقدار (0.99) وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
4. بلغت قيمة معامل التحديد (0.762)، بمعنى أن 76% من التغيرات التي تحدث في التضخم يتم شرحها بواسطة الائتمان المصرفي وسعر الصرف وعرض النقود، بينما 24% يتم شرحها بواسطة عوامل أخرى من خارج النموذج. كذلك يتضح معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمة F الاحتمالية (0.000) وهي أقل من (0.05).
5. اتضح من نموذج معاملات الأجل القصير ARDL Error Correction Regression أن معامل تصحيح الخطأ يساوي (-0.6692) وهو سالب ومعنوي عند (1%)، وهذا يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model، وتعني الإشارة السالبة على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، حيث بلغت سرعة التعديل (66.92%).
6. بينت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لـJarque Bera تساوي (0.134545) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على أنه لا توجد مشكلة عدم توزيع البواقي توزيعا طبيعيا، بمعنى أن التوزيع يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي.
7. أوضحت نتائج Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن قيمة F المحسوبة بلغت (0.223562) والقيمة الاحتمالية كانت (0.8020) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني قبول فرض العدم الذي ينص على أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي، وبالتالي النموذج لا توجد به مشكلة الارتباط الذاتي.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

8. بينت نتائج اختبارBreusch-Pagan-Godfre أن قيمة F المحسوبة بلغت (0.307049) والقيمة الاحتمالية كانت (0.9540) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني قبول فرض العدم الذي ينص على عدم اختلاف التباين، وبالتالي فإن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.
9. يتضح أن قيمة (F)، (t) المحسوبة بلغت (2.745)، و(2.657) على التوالي، والقيمة الاحتمالية كانت (0.1149) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني صحة التوصيف الرياضي للنموذج.
10. أوضحت نتائج اختبار Ramsey RESET Test أن قيمة (F)، (t) المحسوبة بلغت (2.745)، و(2.657) على التوالي، والقيمة الاحتمالية كانت (0.1149) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني صحة التوصيف الرياضي للنموذج.
11. تحقق الاستقرار الهيكلي للمقدرات بوقوع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (0.05).

مناقشة النتائج:

1. وجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف، تشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في الاقتصاد الليبي، حيث إن ارتفاع سعر الصرف قد يؤدي إلى تقليل الواردات بسبب ارتفاع تكلفتها، مما قد يخفف من الضغط التضخمي الناتج عن زيادة أسعار السلع المستوردة، كذلك في حالة من عدم اليقين الاقتصادي، فإن زيادة سعر الصرف قد تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، مما يقلل من الضغوط التضخمية
2. أن العلاقة بين التضخم وعرض النقود طردية ومعنوية، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تربط زيادة عرض النقود بارتفاع معدلات التضخم، كما يبين بأن السياسة النقدية التوسعية في ليبيا قد تكون أحد العوامل المؤدية إلى ارتفاع التضخم، وقد تشير إلى أن الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد على السيولة النقدية.
3. العلاقة العكسية بين التضخم والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وهي تخالف النظرية حيث عادة ما يكون للائتمان تأثير إيجابي على الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع التضخم، وقد يكون التفسير لهذه العلاقة العكسية هو أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في ليبيا لا يتوجه بالضرورة لتمويل استثمارات منتجة، بل قد يستخدم لأغراض أخرى لا تؤدي إلى زيادة التضخم.
4. يمكن الإجابة عن سؤال مشكلة الدراسة بأن السياسة النقدية من خلال أدواتها لها فاعلية تذكر في التأثير على مستويات التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

التوصيات:

1- ضرورة أن يكون هناك توافق بين السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من ضمنها معالجة مشكلة التضخم، حيث أن التضارب في هذه السياسات أدى إلى عدم فعالية هذه السياسات.

2- العمل على محاربة الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الاقتصاد الليبي، وإيجاد تقارب بين الطبقات المجتمعية من حيث الدخل.

3- العمل على مزيد من الاصلاحات في القطاع المصرفي، وتعزيز استقلالية المصرف المركزي وضمان إيجاد سوق مالية منافسة للقطاع المصرفي تساهم في عملية التمويل وتعبئة المدخرات المحلية وتوظيفها.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

المراجع

1- سامي ساسي، يوسف مسعود، (2014). اختبار العلاقة السببية بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار -دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1993-2014، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية، زليتن، ص1-32.

2- أبو عزوم عبدالرحيم، محمد سعيد، (2016). أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 21010-2014، **كتاب: ندوة الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة**، كلية الزراعة وكلية الاقتصاد والمحاسبة، سبها ، ص42-61.

3- محمود عنبر، سمر الباجوري، تأثير السياسة النقدية على معدل التضخم في مصر خلال الفترة 1981-2019- دراسة قياسية، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، م (9)، ع(17)، ص59-88.

4- عبد المطلب عبد الحميد. (2016). **الأساسيات في المصارف التجارية**، الطبعة الثانية. الدار الجامعية. ص 177-180.

5- محمد صالح الحناوي. (2015). **الإدارة المالية للبنوك**، الطبعة الرابعة. الدار الجامعية.

6- سمير رضوان. (2018). **إدارة البنوك**، الطبعة السادسة. دار النهضة العربية.

7- محمد السيد عابد، (2018). **الاقتصاد الدولي** ،الطبعة السادسة، دار الجامعة الجديدة.

8- -جمال الدين زروق، (2015). **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الثالثة، دار المريخ للنشر.

9- محمد عرفات مطر، (2017). **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الخامسة، دار الجامعة الجديدة.

10- الطاهر لطرش، (2015). **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.

11- جميلة وجدي، بودي نعيمة، (2019). السياسة النقدية واستهداف التضخم، **مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية**، الجزائر، 2019 العدد 10.

12- محمد عبدالعاطي، الشرقاوي، (2019). **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، القاهرة: دار النشر العربي.

13- عبدالمجيد قريشي، (2018). **مبادئ الاقتصاد الكلي**، القاهرة: دار العلوم الاقتصادية

14- عبد الصمد سعودي، (2018). **الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

15- Elabbar, A. A., & Shamia, A. A. (2022). The Impact of Exchange Rate and Money Supply on Inflation in Libya. Journal of Economic and Administrative Sciences, 38(1), 78-97. https://doi.org/10.1108/JEAS-03-2020-0032

16- Abuhadra, D. S., & Bouri, A. (2015). The Impact of Money Supply and Credit on Inflation in Libya. Journal of Economic and Social Studies, 5(1), 139-154. https://doi.org/10.14706/JECOSS15514

17- Bashir, M. F., & Abdalla, S. J. (2018). The Determinants of Inflation in Libya: An Empirical Analysis. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(3), 92-98 . https://www.econjournals. com/index.php/ijefi/ article/view/6270

18- Choudhry, T. (1995). High inflation rates and the long-run money demand function: evidence from cointegration tests. Journal of Macroeconomics, 17(1), 77-91. https://doi.org/10.1016/0164-0704(95) 80025-3

19- Catão, L. A., & Terrones, M. E. (2005). Fiscal deficits and inflation. Journal of Monetary Economics, 52(3), 529-554. https://doi.org/10.1016/ j.jmoneco. 2004.06.003

20- .Loungani, P., & Swagel, P. (2001). Sources of inflation in developing countries. IMF Working Paper, 01/198. https://www.imf.org/ external/pubs/ft/wp/2001/ wp01198.pdf

21- Khan, M. S., & Schimmelpfennig, A. (2006). Inflation in Pakistan: money or wheat? IMF Working Paper, 06/60. https://www.imf.org/external/ pubs/ft/wp/ 2006/wp0660.pdf

22- Nguyen, T. Q., & Nguyen, C. V. (2020). Determinants of Inflation in Vietnam: A Comprehensive Approach. Emerging Markets Finance and Trade, 56(3), 589-605.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

23- Keho, Y. (2019). What Drives Inflation in Sub-Saharan African Countries? Journal of Economic Studies, 46(3), 564-577.
24- Bittencourt, M., & Chang, S. (2019). Institutional Quality, Macroeconomic Performance and the Determination of Inflation in Latin America. Empirical Economics, 57(4), 1255-1275.
25- Sakr, A., Mendoza, M. A., & Fouad, A. (2021). Determinants of Inflation in Egypt: An Econometric Analysis Using the Vector Error Correction Model. Journal of Economic and Financial Research, ISSN 2314-7245.
26- Al-Anzi, S., Al-Khader, K., & Al-Rashidi, F. (2020). Determinants of Inflation in Kuwait: An Analysis Using Dynamic Panel Data Models. Arab Journal of Administration, ISSN 1110-8703.
27- Al-Khathlaan, A. (2019). Determinants of Inflation in Saudi Arabia: An Econometric Analysis. Journal of Economics and Management, King Saud University, ISSN 1018-3639.
28- Dornbusch, R., Fischer, S., & Startz, R. (2018). Macroeconomics (12th ed.). McGraw-Hill Education.
29- Mankiw, N. G. (2020). Principles of Economics (8th ed.). Cengage Learning.
30- Mishkin, F. S. (2016). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (11th ed.). Pearson.
31- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289-326.
32- Froot, K. A., & Rogoff, K. (1995). Perspectives on PPP and long-run real exchange rates. Handbook of international economics, 3, 1647-1688.
33- Friedman, M. (1968). The role of monetary policy. The American economic review, 58(1), 1-17.
34- Mankiw, N. G. (2020). Principles of Economics (8th ed.). Cengage Learning.
35- McCandless, G. T., & Weber, W. E. (1995). Some monetary facts. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, 19(3), 2-11.
36- Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1996). Foundations of international macroeconomics. MIT press.
37- Rogoff, K. (1996). The purchasing power parity puzzle. Journal of Economic literature, 34(2), 647-668.
38- Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (12th ed.). Pearson.
39- Mankiw, N. G. (2020). Principles of Economics (8th ed.). Cengage Learning.
40- International Monetary Fund. (2022). World Economic Outlook: Countering the Cost-of-Living Crisis. Washington, DC: International Monetary Fund.
41- The World Bank. (2023). Inflation, consumer prices (annual %). Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG